

لم يُنفذ بسبب استمرار الانتهاكات الإسرائيلية هل يمنع القرار 1701 تدهور الأوضاع والحرب الواسعة؟

منذ الثامن من تشرين الاول الماضي، اثر عودة التوتر الى الحدود اللبنانية الجنوبية ربطا بالحرب الاسرائيلية على قطاع غزة، عاد الحديث عن القرار 1701 وصولا الى المطالبة بتنفيذه، باعتباره الحل الامثل لمنع تدهور الأوضاع الميدانية وذهابها الى حرب واسعة ستطاول بنتائجها الكارثية الجميع وعلى كل المستويات البشرية والمادية والعسكرية

بينما دأب لبنان على المطالبة بالزام اسرائيل بتنفيذ القرار 1701 ووقف خروقاتها للسيادة اللبنانية برا وجوا وبحرا والتي جاوزت 35 الف خرق، لم يفلح مجلس الامن على اخضاع اسرائيل لموجبات القرارات الدولية التي اعتادت على تجاوزها والضرب بها عرض الحائط، فيما كان المطلوب الانتقال من وقف الاعمال العدائية الى وقف مستدام لاطلاق النار، مضى 18 عاما على صدور القرار من دون تحقيق هذا الهدف، لا بل وصلت الامور الى حد انهيار الوضع الامني والعسكري على طول الحدود بما ينذر بحرب استنزاف طويلة.

من المعلوم ان مجلس الامن تبنى في 12 آب 2006 بالاجماع، القرار 1701 الذي يدعو الى وقف كامل للعمليات القتالية في لبنان. ويطالب القرار حزب الله بالوقف الفوري لكل هجماته، كما يطالب اسرائيل بالوقف الفوري لكل عملياتها العسكرية الهجومية وسحب كل قواتها من جنوب لبنان. ودعا الحكومة اللبنانية الى نشر قواتها المسلحة في الجنوب بالتعاون مع قوات الطوارئ الدولية التابعة للامم المتحدة (اليونيفيل)، وذلك بالتزامن مع الانسحاب الاسرائيلي الى ما وراء الخط الازرق، كما يدعو اسرائيل ولبنان لدعم وقف دائم لاطلاق النار وحل بعيد المدى.

تضمن القرار بنودا ومطالب اخرى: ايجاد منطقة بين الخط الازرق ونهر الليطاني تكون خالية من اي مسلحين ومعدات حربية واسلحة عدا تلك التابعة للقوات المسلحة اللبنانية وقوات اليونيفيل، التطبيق الكامل لبنود اتفاق الطائف والقرارين 1559 و1680 بما فيها تجريد كل الجماعات اللبنانية من سلاحها وعدم وجود قوات اجنبية الا بموافقة الحكومة. هذه المعطيات طرحها "الامن العام" مع استاذ القانون الدولي الدكتور حسان الاشمر والباحث في الشؤون الجيو- سياسية المدير التنفيذي ملتقى التأثير المدني زياد الصايغ.

الاشمر: القرار 1701 متكامل لا يمكن تجزئته

السؤال البديهي، القرار الدولي 1701 صدر منذ العام 2006 ولا يزال الحديث عن تنفيذه، هل نفذ ام لم ينفذ؟

القرار 1701 ومنذ اتخاذه عام 2006 تم الالتزام به في الاشهر الاولى من قبل المقاومة، لناحية غياب المظاهر المسلحة ووقف العمليات في وجه الاحتلال الاسرائيلي، في مبادرة ايجابية من المقاومة، الا ان استمرار الانتهاكات الاسرائيلية اليومية دفع المقاومة الى الاستعداد لمواجهة تلك الانتهاكات في اطار دورها الطبيعي للدفاع عن الوطن وفي ظل استمرار الاحتلال الاسرائيلي لمزارع شبعا وتلال كفرشوبا والماري والجزء الشمالي لقرية الغجر والعديد من النقاط الحدودية (13 نقطة)، وهذا ما يدفعنا للقول بأن القرار قد

الاشمر: القرار 1701 متكامل ولا يمكن تجزئته بما

وقف الاعمال الحربية لكن لم يتم تنفيذه بسبب استمرار الانتهاكات الاسرائيلية.

ما هي الاسباب المانعة لوضع القرار 1701 موضع التنفيذ، اسرائيلية او دولية ام ماذا؟

استمرار احتلال اسرائيل لاراض لبنانية، والانتهاكات الناجمة عن سعيها الى التفوق الاقليمي وفرض نفوذها على المنطقة ودعم الولايات المتحدة الاميركية لاستمرار تلك الانتهاكات بحجة امن اسرائيل، تشكل عائقا اساسيا امام تنفيذ القرار 1701.

كيف تقرأون الطرح الاسرائيلي بالتنفيذ المتدرج للقرار 1701؟

القرار 1701 متكامل ولا يمكن تجزئته بما يتلاءم مع مصالح العدو وامنه واستقراره، فوجود المقاومة جنوب نهر الليطاني مرتبط

باستمرار العدو احتلال الارض واستمرار انتهاكاته البرية والبحرية والجوية وهي جاوزت 35 الف خرق منذ العام 2006.

الا تعتقدون ان الاسرائيلي من خلال طرحه يريد الذهاب الى مفاوضات حول تنفيذ كل بند من البنود وبالتالي الهروب من التزاماته؟

سعي العدو الاسرائيلي الى الذهاب الى مفاوضات حول كل بند من البنود يهدف الى تحقيق مآربه بسحب المقاومة وسلاحها الى شمال نهر الليطاني في المرحلة الاولى، والى المراوغة لاحقا حول البنود المتعلقة بتحرير الاراضي اللبنانية المحتلة، وبالتالي فرض امر واقع جديد على لبنان، الامر الذي يفرغ القرار عمليا من مضمونه لناحية المصلحة اللبنانية.

هل يعني ذلك قرارا على الورق عكسه قرار ينفذ على الارض؟

ممارسات العدو طيلة السنوات الماضية دلت عمليا على عدم رغبتها بالاعتراف والتتيد بالقرار 1701، الا لناحية انسحاب المقاومة من جنوب الليطاني ونزع سلاحها.

الا ترون ان الحديث عن ترتيبات جديدة هو الغاء مبطن للقرار 1701؟

الحديث عن ترتيبات جديدة جنوب الليطاني يعني عمليا التوصل الى فرض تسوية جديدة تركز على تطبيق البند الثامن من القرار 1701، والتي تستند الى انشاء منطقة منزوعة السلاح جنوب الليطاني ينحصر الوجود العسكري فيها بقوات اليونيفيل والجيش اللبناني، وبما يحفظ امن العدو واستقرار منطقة شمال فلسطين المحتلة، وفي المقابل تعفي اسرائيل من التزاماتها بتطبيق بقية مندرجات هذا القرار.

ماذا عن الانقسام اللبناني حول تنفيذ القرار 1701 بين من يربطه بتنفيذ القرارات السابقة كالمقرار 1559 الصادر عام 2004 والمقرار 1680 الصادر عام 2006 هو مسألة غير واقعية، باعتبار ان الظروف التي



استاذ القانون الدولي الدكتور حسان الاشمر.

دفعت الى اتخاذها كانت مختلفة. فصدور هذين القرارين قد جاء في اطار الضغوط الخارجية التي مارستها القوى الخارجية لتغيير موازين القوى الداخلية، وفي مرحلة كانت تعمل فيها الولايات المتحدة الاميركية تحديدا على رسم معالم شرق اوسط جديد. اما القرار 1701 فجاء نتيجة حرب ضارية بين لبنان واسرائيل، واذا كان هناك ربط فيجب ان يكون بين القرارين 1701 و425 المتعلق بانسحاب اسرائيل من الاراضي اللبنانية المحتلة، وبالتالي يجب عدم الاستنساب في الربط بين القرارات الدولية الا بما يتناسب مع مصلحة لبنان وتحرير الارض وحماية الوطن.

هل نحن في حاجة الى قرار دولي جديد ينفذ على جانبي الحدود وليس فقط من الجانب اللبناني؟

اتخاذ القرارات الدولية وتنفيذها امران مرتبطان بتوازن القوى، لذلك يبدو من الافضل لمصلحة لبنان صدور قرار دولي جديد في ضوء الانتصارات التي تحققها المقاومة في لبنان والمنطقة، والذي يمكن ارغام العدو به نظرا الى تاكل قدرة الردع لديه وحاجته الى الامن في المرحلة المقبلة.

الربط يجب ان يكون بين القرارين 1701 و425

الانقسام اللبناني حول جدوى المقاومة وسلاحها موجود من بداية ظهور الخطر الصهيوني على لبنان واطماعه. يجب ان يدرك الجميع بأن النقاش حول سلاح المقاومة يجب ان يرتبط بتحرير الارض وحفظ سيادة الدولة اللبنانية وبزوال الخطر الصهيوني عن لبنان. كذلك يجب عدم ربط هذه المسألة بتحقيق انتصارات سياسية داخلية لفريق سياسي على آخر، لاسيما ان المقاومة اثبتت جدواها لناحية تحرير الارض وخلق توازن في وجه العدو من شأنه ان يردعه في المستقبل ويمنعه من القيام بأي اعتداء على لبنان وشعبه. كما ان الربط بين تنفيذ القرار 1701 والقرارات السابقة كالمقرار 1559 الصادر عام 2004 والمقرار 1680 الصادر عام 2006 هو مسألة غير واقعية، باعتبار ان الظروف التي

الصايغ: التنفيذ المتدرج للقرار 1701 خطير



الباحث في الشؤون الجيو- سياسية المدير التنفيذي لملتقى التأثير المدني زياد الصايغ.

■ صدر القرار الدولي 1701 منذ العام 2006 ولا يزال الحديث عن تنفيذه، هل نفذ ام لم ينفذ؟
□ منذ العام 2006 بقي تنفيذ القرار 1701 في مربع المراوحة بمعنى غياب المسار العملائي الدقيق لتنفيذه. اسرائيل انتهكته ولبنان حافظ على ستاتيكو معادلة جيش وشعب ومقاومة، في حين ان اليونيفيل بقيت غير قادرة على تحقيق كل ما ورد فيه. بهذا المعنى، علينا الاعتراف اننا امام مشهد ملتبس يطرح علامات استفهام حول سيادة الدولة من ناحية، وتطبيق القرارات الدولية من ناحية اخرى، مع استمرار انفلات الانتهاكات الاسرائيلية.

■ ما هي الاسباب المانعة لوضع القرار 1701 موضع التنفيذ، اسرائيلية او دولية ام ماذا؟
□ الاسباب المانعة معقدة، مركبة ومقاطعة بين الاسرائيلي الذي يصر على البقاء في حيز القادر على تجاوز القرار، ودولي يقتنع بقبول الستاتيكو الميداني الملتبس، ولبناني يقوده انعدام توازن في القرار السيادي للدولة اللبنانية. حماية لبنان اساسية من خلال القرار 1701، ويجب عدم توفير اي ذريعة لاسرائيل لتجاوزه. ما اقله مزعج، لكنني انحاز الى السياسات العامة والحوكمة السليمة لا لتوازنات القوة وطموحات النفوذ، او لابعاد جيو- سياسية لا علاقة لها بأمن لبنان القومي.

■ الا ترون ان عدم الانتقال من حالة وقف الاعمال الحربية الى وقف اطلاق النار حالت دون اتمام تنفيذ القرار؟
□ بطبيعة الحال تعطل الانتقال من وقف الاعمال الحربية الى وقف اطلاق النار، كذلك تعنت اسرائيل في احتلال مزارع شبعا وتلال كفرشوبا، وغياب دبلوماسية لبنانية مبادرة لاستعادتها، اوصلنا الى ما نحن عليه.

■ كيف تقرأون الطرح الاسرائيلي بالتنفيذ المتدرج للقرار 1701؟
□ التنفيذ المتدرج ترتيب مرحلي وهو خطير، فيما المطلوب تنفيذ القرار 1701 مع اضافاته في القرار 2650 من دون ابطاء، والدولة اللبنانية معنية بهذا حصرا.

منذ صدور القرار 1701 هو في مربع المراوحة

■ الا تعتقدون ان الاسرائيلي من خلال طرحه يريد الذهاب الى مفاوضات حول تنفيذ كل بند من البنود وبالتالي الهروب من التزاماته؟
□ كل الثقة بالجيش اللبناني لحمل موقف واضح بموجب التطبيق الكامل للقرار 1701. لدينا تساؤلات بما قد تقدم عليه السلطة السياسية في لبنان للانخراط في ترتيبات مماثلة. تطبيق كل القرار هو الاساس.

■ هل يعني ذلك قرارا على الورق عكسه قرار ينفذ على الارض؟
□ في الاساس نحن امام معادلة قرار لم ينفذ على الارض، لا بل نفذ عكسه. التحدي السيادي لمؤسسات الدولة الدستورية والقوى العسكرية والامنية الشرعية مع مساندة اليونيفيل تطبيق القرار لبنانيا، وديبلوماسية

فاعلة تضغط مع عواصم القرار لتطبيقه من الجانب الاسرائيلي.

■ الا ترون ان الحديث عن ترتيبات جديدة هو الغاء مبطن للقرار 1701؟
□ لا حاجة الى ترتيبات جديدة. اخشى ان ثمة حلفا موضوعيا بين من يطلب ترتيبات جديدة، ومن يدعي رفضها. اميل الى تبني ما كان يقوله دوما الرئيس الراحل فؤاد شهاب: "ماذا يقول الكتاب؟"

■ ماذا عن الانقسام اللبناني حول تنفيذ القرار 1701 بين من يربطه بتنفيذ القرارات السابقة المشار اليها في مقدمة القرار وبين من يحصر التنفيذ بالبنود الواردة في متنه؟
□ كل القرارات الدولية موجودة في مقدمة الدستور اللبناني، اذ هي سيادة الدولة وحصريتها السلاح بيدها مبدأ علمي. اكتفي بهذا لأن كثيرين فقدوا لغة العقل والدستور.

■ هل نحن في حاجة الى قرار دولي جديد ينفذ على جانبي الحدود وليس فقط من الجانب اللبناني؟
□ نحتاج الى تطبيق القرار 1701، وهذا يكفي.

تأسست شركة حرب إلكترونيك في عام 1970، وقد أولت دائماً الأولوية لتوفير أفضل العلامات التجارية الكهربائية العالمية والمساهمة في تطوير لبنان .

تلتزم شركتنا بتوفير كل ما يتعلق بالكهرباء والميكانيك من مراوح منزلية وصناعية، كابلات، مفاتيح، إنارة، مزودات الطاقة غير المنقطعة (UPS)، لوحات توزيع الكهرباء، حلول الطاقة للقطاعات التجارية والصناعية والمنزلية، إضافة الى العديد من البضائع التي تساهم في تطوير القطاع الكهربائي في المنازل والمعامل والشركات .

HARB ELECTRIC
SINCE 1970

ABB

VIMAR
energia positiva

PHILIPS
Lighting

PHOENIX
CONTACT

fumagalli
since 1973

olympia
electronics
SAFETY & SECURITY SYSTEM
for a safer world

Liban
Cables

FEMI-CZ

S&P

VORTICE

JA SOLAR

Dyness
ENERGY STORAGE SYSTEM

